

هيئة التعليم توضح وضع المعلم القطري في المدارس المستقلة

أعربت هيئة التعليم بالمجلس الاعلى للتعليم عن تقديرها لاهتمام الوطن بقضايا التعليم، لافتة في رد تلقاه الوطن والمواطن الى وجوب توضيح عدد من النقاط التي يتناولها بعض الكتاب على صفحات الوطن، خصوصا ما يتعلق بالمعلم القطري وتقطير الوظائف بالمدارس المستقلة.

وجاء توضيح هيئة التعليم على النحو التالي:

تناولت الاستاذة فاطمة الغزال في مقال لها بعنوان «المدارس المستقلة وامانة الاختيار» نشرته صحيفة الوطن الغراء يوم الثلاثاء 17-4-2007 قضية توظيف المعلمين بالمدارس المستقلة كما اشار الاستاذ علي حسين في مقال له بصحيفة الوطن بتاريخ 19-4-2007 الى ضرورة اعداد المعلمين وتدريبهم للعمل بالمدارس المستقلة واهمية تقطير الهيئات الادارية والتدريسية بالمدارس المستقلة.

وهيئة التعليم اذ تشكر صحيفة الوطن واصحاب الرأي لاهتمامهم بقضايا تطوير التعليم فانها تود ان توضح النقاط التالية للرأي العام:

صاحب ترخيص المدرسة المستقلة مسؤول عن جميع الجوانب الاكاديمية والادارية للمدرسة المستقلة في اطار مؤسسة تعليمية غير ربحية تدار المدرسة من خلالها وبالتالي فهو يتمتع بالحرية في اختيار الهيئتين التدريسية والادارية للمدرسة اعمالا بمبدأ الاستقلالية الذي هو مبدأ اصيل من مبادئ مبادرة «تعليم لمرحلة جديدة» وذلك في اطار الضوابط التي وضعتها هيئة التعليم في هذا الشأن والتي تهدف الى ضمان جودة العملية التعليمية بالمدارس المستقلة.

فاتفاقية التشغيل المبرمة بين صاحب الترخيص وهيئة التعليم تحدد العلاقة بين صاحب الترخيص والهيئة المدرسية وتتضمن العديد من المعايير التي لا بد ان يلتزم صاحب الترخيص بالحد الادنى منها عند تعيينه لموظفي المدرسة المستقلة بحيث يقوم صاحب الترخيص بتوظيف افضل الكوادر المهنية المتاحة كما تفسح سياسة الموظفين القطريين المجال لصاحب الترخيص في استخدام الحوافز والمكافآت لاستقطاب اصحاب الخبرات والكوادر التي تتسم بالكفاءة والقدرات العالمية وربط الحوافز والمكافآت المالية بالتطوير المهني.

من جهة اخرى تقوم الهيئة بمراجعة وتدقيق السير الذاتية لجميع المعلمين الجدد في بداية العام الدراسي وذلك للتأكد من مطابقة المؤهلات العلمية للمعلم للمعايير الموضوعية.

يتم الاعداد في المستقبل القريب لتطبيق المعايير المهنية الوطنية على المعلمين وهذه المعايير تحدد المعارف والمهارات التي ينبغي على المعلم ان يتحلى بها.

من المعلوم ان الاستقلالية التي يتمتع بها صاحب الترخيص في ادارة المدرسة ليست معلقة او غير مشروطة فالمدرسة المستقلة تخضع لمستويات متعددة من الاشراف والمتابعة والمحاسبة على كافة الاصعدة الاكاديمية والادارية والمالية بما يضمن سير العملية التعليمية داخل المدرسة في مسارها الصحيح فالمدرسة المستقلة تتم

متابعتها اولا من قبل هيئة التعليم لتحديد مستوى الدعم الفني الذي تحتاجه المدرسة كما تقوم مكاتب الهيئة المختلفة بمتابعة مدى كفاءة الهيئة التدريسية في تطبيق معايير المناهج وتطوير طرائق التدريس واستخدام مصادر التعليم واستجابة المعلمين والاداريين بالمدرسة لبرامج التطوير المهني التي يحصلون عليها كما ان المدرسة تخضع ايضا للتقييم التربوي الشامل لدولة قطر الذي تجريه سنويا هيئة التقييم.

بالاضافة الى الضوابط التي يضعها المجلس الاعلى للتعليم هناك رقابة اخرى لا تقل اهمية وهي الرقابة المجتمعية على المدارس فلا بد من ان يقوم المجتمع من خلال مجالس الامناء او مجالس الآباء بمتابعة اداء المدارس كما يمكن لأولياء الامور ابداء ملاحظاتهم من خلال مركز المعلومات التابع لهيئة التعليم وفي الوقت الحالي تقوم مجالس الامناء التي شكلت بجميع المدارس المستقلة بدورها الاشرافي والرقابي في التحقق من كفاءة معلمي المدرسة وادانهم لعمليهم على افضل نحو ممكن وفقا للقانون الاميري رقم 11 لسنة 2006م .

العلاقة بين صاحب الترخيص والموظف في المدرسة المستقلة علاقة تعاقدية يحكمها العرض والطلب وتقوم على رضا الطرفين وموافقتهما على بنود العقد المبرم بينهما والذي يحدد حقوق وواجبات طرفي التعاقد كما ان لكل وظيفة بالمدرسة بطاقة توصيف وظيفي تحدد التزامات وحقوق الموظف.

وعلى افتراض ان هناك من اصحاب التراخيص ممن تشوب اختياراته لطاغم المدرسة المجاملات والمحسوبيات كما ترى الاستاذة الفاضلة فاطمة الغزال- فان اختياره للهيئة المدرسية على هذا النحو الذي لا يستند الى معايير موضوعية سيؤدي به في نهاية المطاف الى فشل محقق لان اختيار كوادر سينة ومتدنية المستوى سيؤدي بالضرورة الى تردي مستوى المدرسة وفشلها في تحقيق خطتها التربوية وبالتالي يمكن ان يؤدي - في مرحلة معينة- الى سحب الترخيص وهذا بالتأكيد مما لا يريده اي صاحب ترخيص تربوي ارتضى ان يتحمل مسؤولية تعليم منات الطلاب في مدرسته.

يعتبر تقطير الوظائف بالمدرسة المستقلة احدى القضايا المهمة والاساسية التي توليها هيئة التعليم اهتماما خاصا. وقد الزم المجلس الاعلى للتعليم اصحاب التراخيص بتقطير الوظائف في المدارس المستقلة بنسب معينة تتفاوت حسب المرحلة الدراسية وجنس الطلاب وقد وفر المجلس الاعلى للتعليم امتيازات خاصة للموظفين القطريين تشجعا لهم على المشاركة الفاعلة والبناءة في مسيرة تطوير التعليم واهمها توفير الامان الوظيفي فعقد العمل الذي نصت عليه سياسة الموظفين القطريين غير محدد المدة بمعنى انه عقد مفتوح ولا ينتهي الا بتوافر احدى الحالات المنصوص عليها في لائحة شؤون الموظفين كما ان الموظف القطري يحصل على امتيازاته كاملة في صندوق التقاعد.

من ناحية اخرى فقد اوجدت المدارس المستقلة مجالات كبيرة للتدريب والتطوير سواء من خلال البرامج التي ينظمها مكتب التطوير المهني بهيئة التعليم ومؤسسات الدعم المدرسي التي تقدم التدريب اثناء الخدمة داخل المدارس لجميع الموظفين على اختلاف قدراتهم وخبراتهم وتهدف هيئة التعليم الى ان تضع كل مدرسة للمعلم من الامتيازات والحوافز ما يحفزها على ان يسعى للتعلم مدى الحياة وان ينشد دائما تطوير امكانياته وقدراته المهنية.